



بيان المملكة العربية السعودية في ركيزة (الاستخدامات السلمية للطاقة
النوية) في الدورة الحادية عشر للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية (NPT)

٢٧ أبريل - ٢٢ مايو ٢٠٢٦ م

نيويورك



السيد الرئيس

أودُ في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهئة على توليكم رئاسة هذه اللجنة، مؤكداً ثقتنا في قدرتكم على إنجاز أعمالها وتحقيق ما تصبو إليه الدول الأطراف من نتائج.

ويؤيد وفد المملكة ما جاء في بياني المجموعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز.

السيد الرئيس

إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتنميتها هي إحدى الركائز الأساسية للمعاهدة، وتؤمن المملكة الدور الهام للطاقة النووية وموثوقيتها العالية في ضمان أمن إمدادات الطاقة، وفوائدها البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتؤكد المملكة أن المعاهدة قد أعطت الحق الأصيل للدول الأطراف في الاستفادة من الطاقة النووية وتطويرها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية وفق ما نصت عليه المادة الرابعة منها.

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يمكن أن تنهض به الطاقة النووية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، اتجهت المملكة نحو الاستفادة من هذه الطاقة للأغراض السلمية. وفي هذا الإطار، تواصل المملكة،



بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذ مشروعها الوطني للطاقة النووية، بما في ذلك مشروع بناء أول محطة للطاقة النووية في المملكة؛ لتحقيق التنمية المستدامة والمملكة تتطلع أن تكون قدوةً ونموذجاً يُحتذى به.

كما تقوم المملكة بهذه الجهود التطويرية وفقاً لمتطلباتها الوطنية، وفي إطار التزاماتها الدولية. كما أنها تحرص على أن يُسهم مشروعها الوطني في نقل المعرفة والتقنيات، وتنمية القدرات البشرية والإمكانات الوطنية، وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يُعزز ويؤكد جهودها في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، لتعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ودعم التقدم العلمي والتقني.

السيد الرئيس

تؤمن المملكة بأن التعاون لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين الدول يساهم في تحقيق الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، وتدعو جميع الدول الأطراف إلى ضرورة الالتزام بمقتضى أحكام المعاهدة التي تعطي للدول الأطراف الحق الأصيل في الاستفادة من الطاقة النووية وتطويرها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، كما تؤكد على أهمية أن تكون التقنية النووية متاحةً للدول



الأطراف في المعاهدة دون اشتراطاتٍ إضافية خارج إطار المعاهدة وأحكامها، ودون فرض قيودٍ تمنعها من مزاولتها حقها في التقنية النووية السلمية، ونشير إلى أن أي تفسير للمعاهدة يستخدم ذريعة لمنع نقل التقنية النووية للأغراض السلمية يتعارض مع نص هذه المعاهدة وأهدافها.

كما تحثُ المملكة الدول الرائدة في التقنية النووية على التعاون لإزالة العراقيل والمعوقات أمام نقل التقنية النووية إلى الدول النامية والامتناع عن فرض أو إبقاء أي قيودٍ على نقل المعدات والمواد والتقنيات النووية إلى الدول الأطراف التي تلتزم باتفاقيات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس

في الختام، تأمل بلادي أن تؤدي أعمال هذه اللجنة إلى تحقيق أهدافها المرجوة للاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بما يحقق الأهداف التنموية، في إطار الاحتياجات الوطنية للدول الأطراف، والالتزامات الدولية.

شكرًا السيد الرئيس.